

نبذة مختصرة عن أعمال إدارة المراقبة والتدقيق الشرعي بالبنك الكويتي التركي للمساهمة

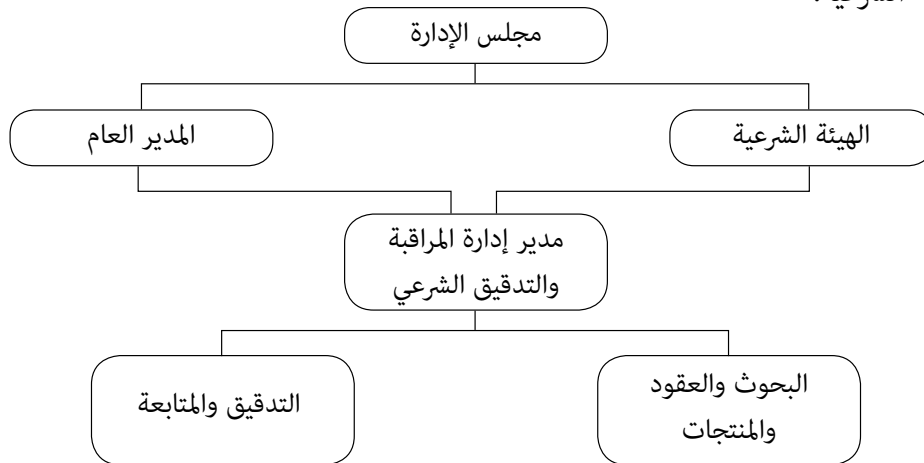
ضوابط التدقيق الشرعي في بيتك

تعتمد الإدارة الشرعية في بيتك - تركيا في أعمالها وتنفيذ مهامها على ما يلي:

- لائحة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- دليل الإدارة الشرعية.
- دليل المراجعة الشرعية.
- المعايير الشرعية ومعايير الضبط الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
- قوانين وأنظمة إدارة مراقبة وتنظيم البنوك بتركيا (BDDK).

الاستقلالية التنظيمية للتدقيق الشرعي في بيتك تركيا

- ترتبط الإدارة الشرعية بأعلى مستوى للهيكل الإداري في البنك الكويتي التركي للمساهمة (مجلس الإدارة) وذلك لتمكين الإدارة من تنفيذ مسؤوليتها بأكمل وجه.
- الإدارة الشرعية مرتبطة وظيفياً بالإدارة العليا للبنك كما يشير الهيكل التنظيمي بهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- التدقيق الشرعي مستقل في تحديد خطة التدقيق ونطاقه وإبلاغ نتائجه من خلال اعتماد هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.



الهدف من التدقيق الشرعي

- تهدف الرقابة الشرعية إلى التأكد من التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما جاء في الفتاوى والقرارات والإرشادات الصادرة عن هيئة الفتوى الشرعية للمؤسسة (معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (2)).

مسؤولية الالتزام بالشريعة

- على الرغم من أن هيئة الفتوى الشرعية مسؤولة عن تكوين وإبداء الرأي حول مدى التزام المؤسسة بالشريعة، إلا أن مسؤولية الالتزام بالشريعة تقع على عاتق إدارة المؤسسة مع مراعاة ما يقصد بالإدارة في النظم والقوانين المحلية.
- ولتمكين الإدارة من القيام بهذه المسؤولية بفعالية، فإنه يتعين على هيئة الفتوى الشرعية مساعدة المؤسسة في تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب بشأن الالتزام بالشريعة، مع مراعاة أن الرقابة الشرعية لا تعفي الإدارة من تنفيذ جميع المعاملات طبقاً للشريعة (الرقابة الشرعية الفقرة 5 - معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (2)).

مهام وحدة التدقيق الشرعي

- تتلخص مهام وحدة التدقيق الشرعي كما وردت في دليل السياسات والإجراءات للإدارة فيما يلي:
- وضع الخطة السنوية للتدقيق الشرعي على فروع وإدارات بيتك تركيا.
- تنفيذ التدقيق الشرعي على فروع وإدارات البنك الكويتي التركي للمساهمة وشركاته التابعة وفق الخطة المعتمدة من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية العليا.
- إعداد تقارير التدقيق الشرعي ورفعها لمدير إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي، واعتمادها من الهيئة الشرعية العليا، وإرسال القرارات المعتمدة إلى الإدارات المعنية من أجل العمل بموجبها.
- متابعة تطبيق القرارات من قبل الإدارات، وإعداد تقرير بذلك.

خطة التدقيق الشرعي

- تقوم الإدارة الشرعية بإعداد خطة شاملة للعام يرفعها مدير الإدارة الشرعية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لاعتمادها.



ماهي الأسس التي يتم مراعاتها عند إعداد خطة التدقيق:

- المخاطر الشرعية.
- القوانين والأنظمة المحلية.
- رؤية الإدارة العليا ومجلس الإدارة أن وجدت (مهمات استشارية).
- المهمات الخاصة والمنتجات الجديدة.

التخطيط لمهمة التدقيق الشرعي

تولي الإدارة الشرعية مرحلة التخطيط أهمية بالغة ووقت كاف، ويقوم المدقق الشرعي بإعداد مخططاً موثقاً لكل مهمة يتضمن أهداف المهمة ونطاقها والمجال الزمني.

- إعداد مذكرة التخطيط
 1. الهدف من المهمة
 2. المخاطر المتعلقة بالمهمة.
 3. نطاق وإجراءات المراجعة.
 4. فريق التدقيق والمهام المناطة بهم.
 5. تفاصيل تنفيذ المهمة (الجدول الزمني للمهمة).
 6. الاعتماد والمراجعة.

• إعداد برنامج التدقيق

يجب أن يحدد برنامج التدقيق الإجراءات التي سيتم تنفيذها أثناء انجاز المهمة، كما يجب أن تتم المصادقة عليه قبل تنفيذه، وعلى كل تعديل يطرأ على هذا البرنامج.

إعداد برنامج التدقيق وتنفيذ العمل الميداني

- إعداد برنامج التدقيق
 1. يقوم المدقق الشرعي بالتعرف على مهام الإدارة الخاضعة للتدقيق بالتفصيل.
 2. يتم تحديد المخاطر الشرعية المتعلقة بالمهمة.
 3. يتم إعداد برنامج التدقيق واعتماده من قبل مدير إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي.

• تنفيذ العمل الميداني

1. يتم تحديد وتوثيق وتحليل المعلومات الكافية لتحقيق أهداف التدقيق.
2. يتم الاجتماع مع مدير إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي خلال فترة تنفيذ العميل الميداني لبيان ما تم التوصل إليه خلال تنفيذ المهمة والاستفادة من توجيهاته.

تقرير التدقيق الشرعي

- إعداد مسودة التقرير ومناقشتها مع مدير إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي.
- مناقشة التقرير مع الإدارة المعنية وتضمين الردود.
- عرض التقرير ومناقشته مع الإدارة العليا.
- عرض التقرير الشرعي واعتماده من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك (كويت تورك)
- متابعة تنفيذ القرارات من قبل الإدارات وإعداد تقرير بشأنها.

متابعة تنفيذ قرارات الهيئة

- يتم متابعة قرارات الهيئة الشرعية بصورة ربع سنوية.
- يتم إعداد تقرير مفصل بالقرارات
- 1. التي تم الانتهاء من تنفيذها وبيان نسبة التنفيذ
- 2. التي هي قيد التنفيذ وبيان أسباب عدم التنفيذ
- 3. التي لم يتم تنفيذها مع بيان الأسباب.

تصنيف الملاحظات الواردة في تقارير الإدارة الشرعية

- لقد أخذت إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي على عاتقها إصدار تقرير دوري عن أعمالها، لإطلاع الهيئة الموقرة على ما تم إنجازه من أعمالها.
- كما دأبت الإدارة على وضع تقييم عام لأداء الإدارات من الناحية الشرعية بناء على نتائج التدقيق الشرعي عليها.
- درجات المخاطر ومعايير التقييم:
- تصنيف الملاحظات على حسب درجة خطورتها:

• منخفضة (Low)

• متوسطة (Medium)

• عالية (High)

تصنيف الملاحظات بشكل تفصيلي

التعريف	درجة الخطورة	
<p>وهي التي تؤدي إلى بطلان المعاملة ولا يمكن تصحيحها، أو تؤثر سلباً في نشاطات البنك المالية واستثماراته، أو تستدعي تجنب الأرباح المستحقة حسب حالتها؛ أو التي وجد فيها مثل أحد الأسباب التالية :</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تخلف ركن أو شرط رئيس في العقد: الركن، كعدم حصول الإيجاب والقبول في العقد؛ والشرط: كأن يبيع ما لا يملكه، لأن ملكية المبيع قبل بيعه من شروط صحة العقد. 2. حرمة السلعة المتعاقد عليها، أو عدم وجودها في حالة بيع سلعة معينة، أو عدم القدرة على التسليم. 3. تضمن العملية على الربا: ربا الفضل فيما يشترط فيه التقابض والتماثل كذهب بذهب، أو ربا النسيئة والتأجيل فيما يشترط فيه التقابض فقط كصرف العملات، أو ربا الديون كاشتراط غرامة التأخير. 4. تضمن العملية على حيلة للتوصل إلى محرم في الشريعة الإسلامية، كبيع العينة. 5. تضمن العملية على بيعتين في بيعة، كاشتراط عقد البيع في عقد الإجارة أو العكس. 6. تضمن العملية على الغرر الفاحش، كجهالة السلعة المشتراة أو جهالة الثمن أو الأجل. 7. تضمن العملية على الميسر والقمار، كالسحوبات التي تضع الجوائز من أموال المشتريين، فيما أن يفوز المشتري وإما أن يخسر، أو كالتأمين التجاري. 8. تضمن العملية على اشتراط تأجيل البدلين: الثمن والمثمن (بيع الكالئ بالكالئ). 9. في حال عدم أخذ موافقة إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي على أي منتج أو معاملة أو عقد إذا وجد بها أحد الأسباب السابقة. 	عالية	1
<p>وهي التي تؤثر في المعاملة ولكن لا تؤدي إلى بطلانها، بل يمكن إمضاؤها مع تخليصها مما يؤثر عليها، وقد تستدعي تنقية الأرباح المحصلة، وقد لا تستدعي ذلك بحسب الحالة، وذلك إذا وجد بها مثل أحد الأسباب التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تضمن العملية على شرط فاسد في جوهر العقد عُلق تطبيقه بأمر مستقبلي، كشرط التخفيض عند السداد المبكر. 2. تضمن العملية على غرر غير فاحش. 3. إذا تضمن دليل الإدارة سبباً من الأسباب المذكورة في المخاطر العالية. 	متوسطة	2
<p>وهي التي لا تؤدي إلى بطلان المعاملة ولا تؤثر فيها ولا تستدعي تنقية الأرباح، ولكن هي خلاف الأولى والأفضل، وقد تؤثر على السمعة، وذلك إذا وجد بها مثل أحد الأسباب التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. الخطأ في الإجراءات التي لا تؤثر على صحة المعاملة 2. إذا تضمن دليل الإدارة خطأً شرعياً عدا الأسباب المذكورة في المخاطر العالية 3. في حال عدم أخذ موافقة إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي على أي منتج أو معاملة أو عقد، ما لم يكن بها أحد أسباب المخاطر العالية. 	منخفضة	3

معايير تقييم أداء الإدارات

مُرْضِيَّة (satisfactory)

- تطبيق نظم الرقابة الشرعية الداخلية لدى الإدارة كافٍ وقوي.
- التزام الإدارة وعدم مخالفتها لقرارات الهيئة وإدارة الرقابة والتدقيق الشرعي وخطوات تنفيذ المعاملات.
- تجنب الإدارة الأخطاء والملاحظات ذات المخاطر العالية.

تحتاج إلى تطوير (Improvement required)

- تطبيق نظام الرقابة الشرعية الداخلي للإدارة يحتاج إلى تطوير
- التزام الإدارة بشكل مقبول وعدم مخالفتها لقرارات الهيئة وإدارة الرقابة والتدقيق الشرعي في تنفيذ أغلب أعمالها.
- إذا لوحظ على الإدارة ست ملاحظات فأكثر والملاحظات العالية أقل من 33% من مجموع الملاحظات.

غير مرضية (Unsatisfactory)

- بيئة الرقابة الشرعية الداخلية في الإدارة ضعيفة ومن شأنها أن تؤدي إلى قصور جوهري يستدعي تدخل فوري من إدارة المؤسسة لمعالجتها.
- عدم التزام الإدارة ومخالفتها لقرارات الهيئة وإدارة الرقابة والتدقيق الشرعي في تنفيذ أغلب أعمالها.
- إذا لوحظ على الإدارة ست ملاحظات فأكثر والملاحظات العالية 33% فأكثر.

والحمد لله رب العالمين،،

